إشكاليات تحديد معاني الكلمات المترادفات في عملية الترجمة

إعداد: صافي الفكر
كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج
Email: h_anada@uin-malang.ac.id

Abstract

Synonyms include cultural loads that stand in the background and surround the original text, and that culture and language have a close relationship, as culture is the body and language is its heart. However, when performing the translation process, the translator may be forced to fill some linguistic, stylistic or cultural gaps, in order to best communicate the content of the translated text to the recipient. This article aims to identify the difficulties that the translator faces in choosing the exact term during the translation process.

This article uses a descriptive method for presenting data related to the topic. As for the data sources used, they were taken from some appropriate academic books and journals and are in line with this article. The results that I have communicated to indicate that the translation process is a more complex and difficult matter, and in this case the translator does not find the time at all, to refer to the dictionaries to know the exact opposite of the term he faces, but rather he must rely on his intuition and his mastery of the two languages to find an equivalent that helps the listeners to understand the translated speech.

الكلمات الأساسية: الإشكاليات، الترادف، الترجمة.

أ– المقدمة

التحديات الواضحة التي واجهها المترجم عندما قام بعملية الترجمة ما يتعلق بوجود الكثير من المفردات المترادفة والمتشابهة، باعتبار أن الترادف يتضمن شحنات ثقافية تقف في خلفية النص الأصلي وتحيط به. إذ الثقافة هي الجسد واللغة هي قلبه وينتج من التفاعل بينهما استمرار طاقة الحياة. وعلى المترجم حينئذ أن لا يترجم العناصر المختلفة للإطار السيمولوجي فقط، بل عليه أن يترجم أيضا مكان هذا العنصر في المجتمع كله. ويعدّ السيوطي أن المترادفات من ثراء في اللغة العربية فهو أيضا حشد لغوي تترادف فيه الألفاظ، وتتوالى على المعنى الواحد.

ومن هذا فإن الباحث يرى في بعض الأحيان قد أخطأ أحد في فهم بعض الكلمات وبالخاصة خلال ترجمتها إلى لغة أخرى. ولذلك لا بد للمترجم أن يكون على معرفة تامة بلغتين على الأقل إلى درجة الإتقان الذي يعني معرفة حقيقية بالثقافة المكونة للغة التي يتم التعامل معها، لأن الترجمة ليست ترجمة كلمات وجمل وعبارات فقط، وإنما هي نقل عادات وتقاليد وأمثال تؤثر حتما في ترجمة النصوص الخاصة بهذا المجتمع أو ذاك. ومن الضرورة إحاطة المترجم بالمعلومات العامة. فالكلمات معلومات، واللغة أفكار. والمترجم –اليوم– يتعامل مع لغة الحضارة وهي لغة تشعّبت وتفرّعت وتعمّقت وأصبحت الإحاطة بها إحاطة كاملة من المستحيلات (عناني، ٢٠٠٠ : ١٠).

والترجمة كذلك نسج خيوط بين عالمين. ولا تعتبر الترجمة من حيث المبدأ عملية تحويل "لفظي" بين لغة المصدر ولغة الهدف بل هى عملية نقل "معاني". والمسائل التي تطرحها الترجمة والكلمات المترادفة سواء ما يختص منها في نصوص القرآن الكريم أم في النصوص العامة أو سواء ما يختص منها باللغتين المصدر والهدف أو ما يرتبط منها بالمترجم ذاته. وأهم المعايير التي يجب وضعها في الحسبان عند اختيار أيّ من هذه الإجراءات، وبعد ذلك يتمّ تناول مشكلة الترادف في العربية، وذلك حتى يتمكن تقييم الإجراءات التي اعتمدها المترجمون في عملهم. وما مدى نجاحهم في المحافظة على فحوى المترادفات في اللغة العربية عند نقلها إلى اللغة الهدف.

ولذلك كان المترجم في حاجة ماسة إلى معرفتها أي إلى فهم الفروق بينها لأن لا يلتبس بين معاني الكلمات والأخرى، رغم أنّ للعلماء آراء متباينة في الترادف (المترادفات) بين من ينكر وجود الترادف وبين من يؤكّد وجودها. باعتبار أنّ التصور أو المفهوم الواحد، بيد أنّ العلماء يختلفون في وجود الترادف وإنكار وجوده. وبالتالي فإنّ لعلم الترجمة أهميته في التعامل مع الترادف في علم اللغة، بوصفه المرآة التي تعكس فهم معنى الكلمة في اللغة العربية ثم نقله إلى الملتقى في اللغة الهدف.

أما بنسبة تعليم اللغات الأجنبية فالترجمة أداة تعليمية تساعد المدرس على تقديم معرفة والحصول على نتيجة تعليمية، وأيضا من خلاله فيجب على المعلم أن يتناول مشكلة الترادف وكيف يمكن للطالب أن يختار المفردات الدقيقة، ويعرف الترادف على أنه دلالة عدد من المفردات المختلفة على معنى واحد.

وتستلزم طبيعة الموضوع أن نتناول عن مفهوم الترادف، وكيف آراء العلماء حول وجود

الترادف أساب وجوده وآثاره، وكذلك عن الصعوبات التي يواجهها المترجم في عملية الترجمة.

ب- الإطار النظري

١- مفهوم الترادف

١. ١. معنى كلمة الترادف لغة

٢- جاء في مختار الصحاح: ردف - (الردف المرتدف) وهو الذي يركب خلف الراكب وكل شيء تبع شيئا فهو (ردفه) و(أردفه) مثله نظيره تبعه وأتبعه (الرازى، ٢٠١٠: ١٠١). وأورد الثعالبي باب التنزيل والتمثيل "أرداف الملوك في الجاهلية بمنزلة الوزراء في الإسلام والردافة كالوزارة. قال لبيد: "وشهدتُ أنجية الأفاقة عاليا كعبي وأرداف الملوك شهود" (الثعالبي، ٢٠٠٩: ٦٥).

٣- الترادف: لفظ مشتق من الفعل: رَدِفَ، أو المصدر: الردف، والردف: ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيئا، فهو رِدْفُهُ، وإذا تتابع شيء خلف شيء، فهو الترادف والجمع الرادفي. يقال: جاء القوم رُدافي أي بعضهم يتبع بعضا. والترادف: التتابع. وقد فسّر الزجاج قوله تعالى: "بألف من الملائكة مُردفين" معناه: يأتون فرقة بعد فرقة. وقال الفراء: مردفين: متتابعين. والمترادف: كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان، سمي بذلك لأن غالب العادة في أواخر الأبيات أن يكون فيها ساكن واحد، فلما اجتمع في هذه القافية ساكنان مترادفان كان أحد الساكنين ردف الآخر ولاحقا به. وقال أحمد ابن فارس "الراء والدال والفاء أصل واحد مطرد، يدل على اتباع الشيء، فالترادف: التتابع والرديف الذي يرادفك. المترادف ما كان معناه واحدا وأسماءه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب واللفظين راكبان عليه، كالليث والأسد" (الجرجاني، ١٩٩٧: ٦٤).

١. ٢. معنى كلمة الترادف اصطلاحا

أما مفهوم الترادف اصطلاحا عند السيوطي فهو دلالة كلمتين أو أكثر على معنى واحد، وعرّفه بقوله نقلا عن الإمام فخر الدين هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد

كالسيف والصارم فإنهما دالا على شيء واحد لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة، والفرق بينه وبين التوكيد أنّ أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول، والفرق بينه وبين التابع أنّ التابع وحده لايفيد شيئا كقولنا: "عطشان نطشان" (السيوطي، ١٩٨٦: ٤٠٢).

وعرّفه الجرجاني "المترادف" ما كان معناه واحدا وأسماءه كثيرة وهو ضد المشترك، أخذ من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد وعرفه بتعريف آخر فقال "الترادف: هو عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء باعتبار واحد". أما محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧ هـ) فقد جعله أحد ضربي كلام العرب، فقد جعله أحد ضربي كلام العرب، وذلك بعد كلامه عن الأضداد والمشترك اللفظي، قائلا: وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين: أحدهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين، كقولك: الرجل والمرأة، والجمل والناقة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به. والضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: البُرّ والحنطة، والعَيْر والحمار، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى (الجرجاني، ١٩٩٧: ٥٩). ومن المعاصرين يقول "ستيفن أولمان": والمترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل في أي سياق (مجاهد، ٢٠٠٩: ١٠٩).

فمن خلال هذه التعريفات لغوية واصطلاحية يلخص الباحث بأن الترادف في مفهومه الاصطلاحي يراد به دلالة كلمتين أو أكثر على معنى واحد، وبعبارة أخرى اشتراك كلمتين مختلفتين أو أكثر في الدلالة على معنى واحد. فهى ألفاظ عدة متحدة المعنى، وقابلة للتبادل بينها في أي سياق، والترادف التام بالرغم من عدم استحالته نادر الوقوع لدرجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات قلما تستطيع اللغة أن تجوّد به في سهولة ويسر.

٢- اختلاف العلماء حول وجود الترادف في اللغة

تباينت آراء اللغويين القدماء والمحدثين تجاه ظاهرة الترادف، حول إثبات الترادف ونفيه تبعا لفكرة معينة ذهب إليها (هلال، ١٩٨٦: ٣٠٠-٣٠٥)، منها:

أ. رأي المنكرين

اتفق جماعة من علماء اللغة على إنكار وجود الترادف غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة الإنكار ذاتها.

١- فيرى فريق أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات عاما لأن أحدهما اسم الذات والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة. وهذا الفريق يرى عدم وجود الترادف في اللغة، ودليله على رأيه أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد فلا حاجة إلى أن تتعدد الألفاظ، لأن ذلك عبث لا يقع فيه الواضع الحكيم.

٢- وذهب فريق آخر منهم ابن درستويه، وثعلب، وابن فارس إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع من تساوى لفظين أو ألفاظ في معنى واحد، لأن كلا من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الأخرى. ودليلهم على ذلك أن تساوي عدة ألفاظ في معنى واحد عبث لا يليق بلغة العرب الحكيمة.

٣- يرى بعضهم أن الترادف غير موجود في العربية ولكن أربابه المعاجم هم الذين اختلفوه، ودليلهم أن اللفظ الواحد يؤدي المعنى المراد، وهذا واضح في اللغات العامية، فليس بنا حاجة إلى دلالة أكثر من لفظ على هذا المعنى. وهذا الرأي الفاسد، لأنهم يتهمون علماء اللغة، ورواتها بالاختلاف والكذب، وهم من تلك التهمة براء.

ب. رأي المثبتين

ولعل أول إشارة على وجود الترادف في اللغة قد وصلتنا من سيبويه وذلك بقوله "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق" وبهذا لم يفرق بين ذهب وانطلق (الخماش، دون السنة: ١٢٦).

وأثبت فريق من العلماء منهم ابن خالويه –الترادف مطلقا كأسماء السيف، والمسجد، والذهب، فهذه الأمثلة وإن اختلفت ألفاظها، فإنها ترجع إلى معنى واحد. ويرى أصحاب هذا الرأي أن الترادف يكون من واضعين وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر، المسمى واحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان، ويخفي الوضعان،

أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر ويكون من واضع واحد وهو الأقل. والمثبتون على درجات متفاوتة، فمنهم المبالغ في وجوده، والمعتدل فيه (هلال، ١٩٨٦: ٣٠٦).

وما زال الخلاف الذي ظهر بين القدماء في مسألة الترادف ماثلا في آراء المحدثين، وإذا كنا قد عرضنا طرفا لآراء بعض المحدثين الذين أقروا بوقوع الترادف في القرآن الكريم وفي اللغة العربية عموما فإنه يحسن بنا أن نعرض طرفا لآراء بعض المحدثين الذين أنكروا وقوع الترادف. ولعل ما نص عليه محمد المبارك يفيض غيرة وحسرة على أهل اللغة، وذلك في قوله: "ولقد أصاب العربية في عصور الانحطاط المنصرمة مرض العموم والغموض والإبهام، كما أصابت هذه الآفات التفكير نفسه، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فغدت مترادفة. ونلاحظ أن المبارك قد ربط بين ما آلت إليه اللغة وما أصاب التفكير العربي، وهو ربط موضوعي لأن الدقة في التعبير ترتبط حتما بالدقة في التفكير كما أن آفة التعميم في التعبير وغياب الدقة في الاختيار اللغوي دليل على غياب التفكير المنظم.

وفي مقابل هذا الحرص على كنوز اللغة، والضيق الشديد الذي تجلى لدى محمد المبارك، نجد من المحدثين من يتساءل عن جدوى معرفة الفروق اللغوية "وإذا كان الناس يستعملون الألفاظ دون اعتبار إلى ما كانت عليه في الأصل ويجهلون علل الوضع وأسباب التسمية، وإن عرفوها لم يكترثوا بها فما جدوى التعويل. والحال هذه على الدلالة الأصلية والقول باعتبارات خفية وبعلل غامضة قد عفا عليها الاستعمال وصارت شيئا تاريخيا منسيا في حياة الألفاظ بفعل التطور؟ ويثير هذا التساؤل تساؤلا مثيرا لدينا: هل يعقل أن يكون حال أهل اللغة مسوّغا لتجاوز الدلالات الأصلية لألفاظ اللغة وإهمال علل الوضع وأسباب التسمية لأن أهل اللغة عاجزون عن معرفتها للفساد الذي أصاب ألسنتهم وللخلل الذي شوه قدرتهم اللغوية".

ومن البلاغيين المحدثين الذين أنكروا وقوع الترادف، شكري عياد الذي نصّ على رأي البلاغيين في قوله: "وقد أنكر علماء البلاغة قديما وجود الترادف أو عدوه في حكم المعدوم؛ لأنهم رأوا اختلافات بين المترادفات تظهر عند الاستعمال؛ أي أن السياق الداخلي والخارجي يدعو إلى تفضيل لفظة على أخرى". يجمع المحدثون من علماء اللغات على إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر، ولكنهم يشترطون شروطا معينة لابد من تحققها حتى يمكن أن يقال إن بين الكلمتين ترادفا: ١) الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما، ٢) الاتحاد في البيئة اللغوية، ٣)

الاتحاد في العصر، ٤) أن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر (أنيس، ١٩٩٢: ١٧٨-١٧٩).

والترادف مفيد في إتاحة الفرصة للتوسع بما يفيد الشاعر والناثر، فيعين على إفراغ المعنى في قوالب متعددة، وقد كان (واصل بن عطاء) ألثغا لا يستطيع نطق الراء فكان يتخلص من ورودها في حديثه عن طريق الترادف (الجاحظ، ١٩٩٨: ٨). ويظهر الترادف في كثير من الألفاظ الدالة على الشيء منظورا إليه في مختلف درجاته، وأحواله، وتفاوت صوره، وألوانه. فعلى سبيل المثال: الظمأ، والصدى، والأوام، والهيام كلها كلمات تدل على العطش، إلا أن كلا منها يصور درجة من درجات العطش، فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء، ويشتد بك العطش فتظمأ، ويشتد بك الظمأ فتصدى، ويشتد بك الصدى فتوأم، ويشتد بك الأوام فتهيم، وإذا قلت: إن فلانا عطشان، فهذا يدل على أنه بحاجة إلى جرعات من الماء، لا يضره شيء أن تبطئ عليه. أما إذا قلت: إنه هائم فقد علم السامع أن الظمأ برح به حتى كاد يقتله (هلال، ١٩٨٦: ٢٩٧-٢٩٨).

مما ورد الباحث في المبحث السابق نعرف مذهب القدماء في إنكار الترادف (synonymity) التام، وهو مذهب راسخ، ولكن حديث القدماء والمحدثين عن الترادف في لغة ما، سواء كانت العربية أو لغة أخرى يقتصر على وجود كلمتين أو أكثر من اللغة نفسها بالمعنى نفسه. أما اليوم قد فضل المترجم استخدام التعادل وتوسع الدارسون في تفصيل أنواع التعادل حتى ابتعد ابتعادا كبيرا عن مفهوم الترادف (عناني، ٢٠٠٣: ٥٩).

٣- أسباب وجود الترادف

لقد أشار إبراهيم أنيس إلى أهم الأسباب ولدت الترادف في الكلمة العربية ولدى علماء العربية (أنيس، ١٩٩٩: ١٨١-١٨٣):

أ) إثار بعض القبائل لكلمات خاصة تشيع بينها وتكاد تكون مجهولة في القبائل الأخرى.

ب) استعارة كلمات بلهجة من اللهجات أو لغة من اللغات بسبب الغزو أو الهجرات، أو الاحتكاك بين القبائل فيصبح للمعنى الواحد أكثر من كلمة واحدة. ومن هنا يأتي الترادف، وتتناسى الفروق بين الألفاظ المختلفة مثل: السيف، والمهند، والحسام.

ج) فقدان الوصفية: بعض الألفاظ كانت تدل في الماضي على أوصاف محددة لاعتبار معينة غير

أنه مع مرور الزمن توسع في استعمالها ففقدت الوصفية واقتربت من الاسمية واكتفى بالصفة عن الموصوف، وأصبح هذا الوصف اسما، مثل: المدام، وهي الآن تطلق على أنها اسم من أسماء الخمر.

د) من الكلمات ما تشترك معانيها في بعض الأجزاء، وتختلف في البعض الآخر، ويمكن تشبيها بدوائر متحدة المركز، ومختلفة في جزء من سطوحها أو مشتركة في جزء من السطح فقط. فإذا مر عليها زمن طويل، ودعت عوامل تغيّر المعاني أن تنطبق الدوائر بعضها على بعض، أصبحت تلك الكلمات مترادفة.

هـ) الاستعمال المجازي: قد تولد نوعا من الترادف في الكلمات، فقد تستعمل بعض الكلمات استعمالا مجازا، يطول العهد عليه فيصبح حقيقة. ويلحق بالمجاز أيضا الكناية، وقد جعلها من أسباب الترادف، في حين جعلها الجارم من أسباب توهم الترادف (المنجد، ١٩٩٧: ٨٦).

وأضاف محمد نور الدين المنجد أسبابا أخرى منها: ١) الاتباع: جعله سكاكيني من أسباب الترادف، ٢) الاشتقاق واختلاف الاعتبارات، ٣) نحل الشعر فقد أدى إلى اختراع مفردات جديدة على أوزان العرب، ٤) ميل العرب إلى الكنى: جعل الأستاذ علي الجارم ميل العرب إلى الكنى من أسباب مثرة الترادف (المنجد، ١٩٩٧: ٨٦-٨٨).

٤- آثار الترادف

وأما آثار الترادف فقد نظر إليها المحدثون من جهتين متقابلتين سلبا وايجابا، إذ منهم من رأى أن الترادف يعوّق الفصاحة، فعابه فلم ينكره، ومنهم من رأى فيه الكثير من الفوائد تخدم الفصاحة والبيان العربي، وتدعم القول بوقوعه، وتدافع عنه (المنجد، ١٩٩٧: ٨٩).

أ. الآثار السلبية

يرى الخفاجي أن الترادف يسهم في صعوبة الترجمة، ونقل المعاني إلى لغات أخرى، فيقول: "وقد رجع صعوبة الترجمة إلى ما قد يصيب اللغة من توسّعات وتضخّم عن طريق بعض الظواهر"، فالمجاز والترادف والاشتراك والتضاد عوامل تؤدي إلى نقل المعنى إلى معان أخرى، وذلك النقل

يؤدي بدوره إلى صعوبة نقل المعاني من لغة إلى أخرى عن طريق الترجمة أو التلخيص أو غير ذلك (الخفاجي، ١٩٨٢: ٣٣٥-٣٣٦). ويرى أيضا أن ثراء العربية بألفاظها الكثيرة ثراء زائف، ويشبه بالتضخم النقدي لأن كثيرا من تلك الألفاظ لها ما يزاحمها من المعاني أو الألفاظ الأخرى مما يؤدي إلى الخلط والاضطراب ويسبب أضرار اللغة، وأمراضا للفصاحة، ويعوق اللغة عن أداء وظائفها كاملة (نفس المرجع السابق: ٣٧٣ و ٣٧٦).

وقد خالف الدكتور محمد نور الدين المنجد الخفاجي من وجهين: (المنجد، ١٩٩٧: ٨٩-٩٠): ١) إن الترادف الذي جعله الخفاجي من معوّقات الترجمة ونقل المعاني، لا يعدّه عند التحقيق من الترادف الكامل، وإنما هو من الترادف الجزئي أو من أشباه الترادف. ٢) إن الترادف لا يكون معوّقا أمام المترجم الحاذق الذي يكون خبيرا باللغتين المترجم منها والمترجم إليها، فإن كان ثمة الترادف كامل فللمترجم الخيار ولا ضرر، وإلا فعليه اختيار اللفظ الأنسب والأدق في الدلالة على ما يريد ترجمته. ٣) وأضاف أن ما سماه الخفاجي بالثراء الزائف في الألفاظ، أو ما شبهه بالتضخم النقدي، إنما هو ثراء حقيقي في بلاغتها كما في ألفاظ المجاز والكناية، وثراء في صفات كثرت فأوهمت الترادف، وثراء في تطور ألفاظ ودلالات، وتلك نضج وحيوية في اللغة.

ب. الآثار الإيجابية

يرى المدافعون عن الترادف قديما وحديثا أن له فوائد كثيرة تعيّن الشاعر والناثر على أداء مراده بأسلوب أنيق، فمن هذه الفوائد التي ذكروها تزوّد مستخدم اللغة بزاد معجمي ثري، وبألفاظ عدة في المعنى الواحد، فتمنح له فرصة الاختيار والانتقاء بما يتناسب والمقام، فربما يكون قد نسي، أو أن ما ذكره لا يفي بالمعنى المطلوب، إذ لكل كلمة إيماءات خاصة بها تناسب سياقا دون آخر. أما إذا توافرت له فرصة اختيار مرادف أوضح من حيث المعنى، فإن التعبير يأتي دقيقا واضحا.

فمن فوائده أيضا تثير المتعة، وتقتل الملل لدى القارئ بتنوّع الألفاظ التي يستخدمها الكاتب؛ ذلك أن تنوّع الترادفات يمنح الكاتب الفرصة لانتقاء كلماته بعيدا عن الكلمات الغامضة دلاليا، وبالتالي يتمكن من إثبات المعنى المراد. والعربية لغة تفنن، والعرب يكرهون التكرار والإعادة، وفي الترادف عون على تجنب إعادة الألفاظ إذا اقتضى الحال إلى إعادة الحديث عن مدلوله.

ومن الفوائد كذلك التوسع بالألفاظ، والتوكيد والمبالغة، وتكثير وسائل التفاهم حتى لا تأخذ

المتكلم حبسة لأي أثناء الخطاب، فإذا غاب عنه لفظ وسعه أن يأتى بمرادفه، وإن تعسّر عليه النطق بكلمة كالألثغ عدل عنها إلى غيرها (الخضر حسين، ١٩٦٠: ١٤٤).

ج- منهجية البحث

استخدم الباحث البحث النوعي وهو الذي يستخدم لتصوير وتحليل المظهر والمحادثة والنشاط الاجتماعي والسلوك والاعتقاد والرأي والفكر فرديا كان أم جماعيا (Sukmadinata, ٢٠١٠: ٦٠). والبحث النوعي قسمان: ١) نوعي ميداني و٢) نوعي مكتبي. وفي هذا البحث يستفيد الباحث نوعيا مكتبيا غير تفاعلي (non interaktif)، والمراد ببحث النوعي المكتبي هو جمع المعلومات من المصادر المكتبية والمطالعة فيها (Zed, ٢٠٠٨: ٢). ومراد غير التفاعلي هو بحث تحليلي من التوثيقات يعني أن الباحث يجمع البيانات، ويعرّفها، ويحللها ويقوم بتركيبها ثم يفسره الفكرة، والقضية والحادثة مباشرة كانت أم غير مباشرة (Sukmadinata, ٢٠١٠: ٦٥). والبحوث المجموعة تتكون من البحوث المتعلقة بإشكاليات تحديد معاني الكلمات المترادفات في عملية الترجمة للحصول إلى المعالجة في عملية الترجمة.

د- مناقشة البحث

١- الصعوبات التي يواجهها المترجم في عملية الترجمة

تتشابك العلاقة بين علم اللغة (الترادف) وعملية الترجمة كما تتشابك أغصان شجرة المعرفة الباسقة المتنامية. ومما يزيد في هذا التشابك كثافة وتعقيدا، أن كلا العلمين يستخدم اللغة هدفا ومضمونا ووسيلة. فالتاريخ والجغرافية مثلا يستخدمان اللغة وسيلة فقط. أما مضمونهما فهما مختلفان من حيث الأساس، إذ تتكون مادة التاريخ الرئيسة من الزمان وأحداثه على حين تتشكل مادة الجغرافية من المكان وفضاءاته. والترجمة عملية لا تتحقق إلا بوجود اللغة، ولو لا اللغة لما ظهرت الترجمة، لذا فإن هناك ثمة رابط جوهري بين اللغة والترجمة، ولا عجب أن نجد الترجمة تتأثر بالظواهر اللغوية، وعلوم اللغة وقواعدها، بل وتقوم على أسسها (مصطفي، ٢٠١١: ١٣).

نشير إلى أن الترادف في علم اللغة قد أصبح موضوعا من موضوعاته، على الرغم من أن البحث فيه كان قد نشط منذ أوائل ذلك القرن. ولكنه طوال تلك الفترة كان ينظر إليه على أنه من مباحث اللسانيات. فتارة كان يُعدّ فرعا من الفروع المعجمية لأنه يهدف إلى وضع معاجم متخصصة، وتارة كان ينظر إليه على أنه من مباحث علم الدلالة، لأنه ينصب على فحص إشكالات المعنى، وتارة ثالثة يعتبر متفرعا من نظرية الترجمة بسبب توسع التواصل الدولي واحتكاك اللغات بعضها ببعض في مجال المصطلحات، وتبادلها أو اقتراضها.

فمشكلة الترادف مشكلة قديمة، والقارئ يعرف مذهب بعض القدماء في إنكار الترادف التام ومن أمثالهم المبرد، وثعلب، وابن فارس، والفارسي، والعسكري وغيرهم من الاشتقاقيين أصحاب الحس الأدبي، وقاموا بتأكيد وجود المعاني الفارقة بين الألفاظ التي تبدوا وكأنها مترادفة (العسكرى، ١٩٩٧: ٦). وهو مذهب راسخ وأكثر من تناولوها في كتب اللغة والترجمة سواء كانت العربية أو لغة أخرى، وهى مشكلة ذات أهمية حيوية لعمل المترجم، وكان يمكن أن تحتل جانبا كبيرا من الكتاب، ولكن مشكلات الترادف أقل ورودا على المترجم من مشكلات التركيب، ومن ثم حظى التراكيب بفصلين كاملين وتنوعت طرائق معالجته (عناني، ٢٠٠٠: ٢).

ولكن حديث القدماء والمحدثين عن الترادف في لغة ما، سواء كانت العربية أو لغة أخرى، يقتصر على وجود كلمتين أو أكثر من اللغة نفسها بالمعنى نفسه، وأما التعادل فيكاد ينصرف إلى توازي المعنى بين كلمتين من لغتين مختلفين. وقد توسع الدارسون المحدثون في تفصيل أنواع التعادل حتى ابتعد ابتعادا كبيرا عن مفهوم الترادف، بحيث أصبح من العسر إحلال أحد المصطلحين محل الآخر، فمفهوم التعادل يتخطى الكلمة المفردة إلى التراكيب والأبنية والمصطلح اللغوي نفسه. فعندما تعرض للترجمة بين لغتين مختلفين شرع في فحص بعض قضايا هذه الترجمة ومنها قضية ما يسميه المعنى اللغوي والتعادل (عناني، ٢٠٠٣: ٤٧).

ومن ناحية اللغة فإن المترادفات مثلا في اللغة الأخرى هي مترادفات فعلا بمعنى أنها تعطي نفس المعنى إلى حد كبير. بالمقابل فإن مساحة الترادف في اللغة العربية ضيقة جدا لأن كل مفردة قد تشترك مع مترادفها في المعنى العام ولكن لها ظلال ومعان إيحائية تجعلها مختلفة تماما عن الكلمة "المترادفة". فمثلا تسمى حالة خروج الروح من الجسد: وفاة، موت، نفوق، هلاك، انتقال إلى رحمة/ جوار الله وهكذا. فالسياق إذن هو الذي يحدد اختيار المفردة التي يجب أن تستخدم. وهذا ما يجعل

القرآن الكريم يتفرد باستخدامه للمفردات التي يظن الناس أنها مترادفات فيتبين أنّ لها معان ظلالية مختلفة. أضف إلى ذلك فإن صعوبة التقابل بين العربية والأخرى تكمن في أن المفردة العربية ثابتة ودقيقة في معناها بخلاف مفردة اللغة الأخرى التي تتغير بتغير السياق. ومن الصعب أن تأخذ كلمة وتسأل عن معناها بعيدا عن سياقها.

ويبحث البحث في هذا الفصل بعض الصعوبات والمشكلات التي تواجهها المترجم حينما يشرع في عملية الترجمة، نظرا لاختلاف بنية وتركيب كل من اللغتين لغة المصدر SL واللغة المنقول إليها TL تماما عن بعضهما. يمكن تحديد الصعوبات التي يواجهها المترجم في العناوين الآتية:

أ) الصعوبة في فهم الفروق بين الكلمات المترادفات

وتنشأ تلك الصعوبات والمشكلات من حقيقة أن المعادل من حيث المعنى semantic equivalent في اللغة المنقول إليها قد لا يقوم بنقل أو توصيل نفس الرسالة المكتوبة في اللغة المصدر، أو أن يكون القالب اللغوي الذي تعرض به الرسالة في اللغة المصدر مختلفا أو غير كاف عن ذلك الموجود في اللغة المنقول إليها، خصوصا إذا كانت المعلومات والافتراضات المشتركة فيما بين القارئ والناقل مختلفة، وخصوصا أيضا إذا حدث ذلك بين لغتين تختلفان تماما من الناحية الثقافية مثل اللغة الإنجليزية والعربية. ذلك أنه ليس من السهل الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية أو العكس نظرا لاختلاف بنية وتركيب كل من اللغتين تماما عن بعضهما.

وتمتلئ اللغة العربية بالاختلافات الدقيقة وتمتاز كل من الأسماء والأفعال فيها بالمرونة. وتظهر عدم القابلية للترجمة حينما يكون من المستحيل إيجاد خصائص معادلة من الناحية الوظيفية للحالة المعروضة في نص اللغة المصدر لكي يمكن نقلها إلى المعنى السياقي في نص اللغة المنقول إليها. ولتوضيح ذلك بشكل دقيق ننظر إلى المثال التالي، فاللغة الإنجليزية تقول: My father is a teacher ويقابلها في اللغة العربية: وَالِدِي مُعَلِّمٌ، وهكذا يتضح الفرق بجلاء بين سياق اللغتين، فالجملة في اللغة العربية لا يوجد بها فعل أو أداة للتعريف والتنكير.

لقد أصبحت الترجمة جزءا لا يتجزأ من متن اللغة. ولا بد للمترجم أن يكون على معرفة تامة بلغتين على الأقل إلى درجة الإتقان الذي يعني معرفة حقيقية بالثقافة المكونة للغة التي يتم التعامل معها. لأن الترجمة ليست فقط ترجمة كلمات وجمل وعبارات وإنما هى نقل لعادات وتقاليد وأمثال

تؤثر حتما في ترجمة النصوص الخاصة بهذا المجتمع أو ذاك.

فمثلا لو أخذنا المترادفات في أي لغة ما التي تبدو للوهلة الأولى أنها تشترك في معنى واحد تماما وأنه لا فرق بين لفظين مترادفين في المعنى. ولو صح ذلك فيما يخص اللغة العربية على إطلاقه لما وردت المترادفات في القرآن الكريم في مواضع مختلفة. فمثلا ورد ترادف (أقسم وحلف) في قوله تعالى: "وأقسموا بالله جهد أيمانهم" وقوله: "يحلفون بالله ما قالوا، ولقد قالوا كلمة الكفر". وكذلك ترادف (بعث وأرسل) في قوله تعالى: "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا"، وقوله: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

فلو رجعنا أيضا إلى فقهاء اللغة الأقدمين لنعرف من علمهم ونستعرض بعض الأمور التي توصلوا إليها. فمثلا يفرق ابن جني في كتابه الخصائص بين كلمتين هما: الكلام والقول كما يلي: "فأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويدا، وحاء، وعاء، في الأصوات، وحس ولب، وأف وأوه. فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معنا، فهو كلام". "وأما القول فأصله أنه كل لفظ مدل اللسان به تاما كان أو ناقصا. فأما التام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في نحو معناها من صه وإيه. والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد ومحمد وإن وكان وأخوك، إذا كانت الزمنية لا الحدثية. فكل كلام قول وليس كل قول كلاما". ومن أكثر الدلائل على الفرق بين الكلام والقول هو إجماع الناس على أن يقولوا القرآن الكريم كلام الله ولا يقولون القرآن الكريم قول الله.

وكذلك يفرق بين الحقيقة والحق. فالحقيقة عنده هى: "ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة حسنا كان أو قبيحا، والحق ما وضع موضعه من الحكمة، فلا يكون إلا حسنا، وإنما شملهم اسم التحقيق لاشتراكهما في وضع الشيء منهما موضعه من اللغة والحكمة".

ب) الصعوبة في اختيار المعنى الملائم

بالطبع لن يكون هناك ترجمة سلسة جدا دون أدنى الصعوبات فيها، وبشكل خاص ونحن نعيش في قطاع غزة. ولكن على الرغم من ذلك ستجد بأن لنا طرقنا في تخطي هذه الصعوبات وحلها دون التأثير على مستوى الترجمة المقدم أو التسليم في الموعد المحدد. وتنشأ الصعوبة في الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الأخرى وبالعكس في اختيار المعنى الملائم أو تحديد طبيعة استخدام الكلمة

أو إيجاد الفرق بين المذكر والمؤنث أو تمييز العدد سواء مفردا كان أم مثنا أم جمعا أو إيجاد الصيغة المعادلة للفعل ... إلخ، وهى أمور تجعل من الصعب في بعض الأحيان اختيار المعادل الصحيح. ويساعد الإلمام الجيد بخصائص كل من اللغتين العربية والإنجليزية في تسهيل عملية التوصل إلى الترجمة الصحيحة والجيدة. وهى أمور نناقشها تفصيلا فيما يلي، وعلى أن نضع في اعتبارنا دائما أن الترجمة هى عملية سهلة ولكنها في غاية التعقيد في ذات الوقت. وهكذا فيعتبر "كل شيء قابل للترجمة ولا شيء يقبل الترجمة".

هناك الصعوبات التي تواجه جميع المترجمين أينما كانوا ومن أي جنس كانوا، وهي صعوبة توصيل المعنى الدقيق المراد من النص. وعلى اختلاف المترجمين واختلاف شخصياتهم والمستوى الفكري تجد طريقة مختلفة لكل منا في إيصال هذا المعنى. فقد يلجأ المترجم إلى التدقيق المكثف حول الفكرة التي يحاول إيصالها لحين الوصول إلى المعنى الأقرب. وقد يلجأ إلى تخطي هذه الفكرة مع ذكرها بصياغة أخرى عن طريق التلاعب بالمرادفات والكلمات لصالحه.

وكذلك في كثير من الاحيان تتعلق باختيار المصطلح (jargon) المناسب أو نقلها من لغة إلى أخرى يعود إلى ثلاثة أسباب : أ) الطبيعة المجازية للمصطلح، ب) اختلاف البيئة أو الإطار الثقافي من لغة إلى أخرى، ج) الجهل بالظروف والملابسات التي تحيط بالتعبير الاصطلاحي. لأن عملية الاصطلاح ليست عملية سهلة يمكن أن يقوم بها كل من أراد ذلك.

فعملية وضع المصطلح يمكن أن يعبر عنها بأنها عملية وضع لغة علمية تتطلب الكثير من الدقة والوضوح، خالية من كل لبس أو خفاء، بعيدة كل البعد عن الاحتمالية، لذا يجب على كل من نصب نفسه للإسهام في بناء اللغة العلمية أن يكون متخصصا في أحد فروع المعرفة، متمكنا من تخصصه، عالما بكل دقائقه وخفاياه، كما يجب أن يكون صاحب خبرات متعددة واطلاع واسع، متقنا للغته الأم اتقانا تاما، ملمّا بكل أساليبها، عارفا بكل قواعدها وقوانينها، حتى يتمكن من التصرف في ألفاظها وتراكيبها بسهولة أو يسر، وتكون لديه القدرة على اختيار أنسب الألفاظ التي تدل على مفهوم المراد دلالة واضحة دقيقة محددة، لأن المصطلح هو الحد أو الخط المعيّن للحدود فهو يمثل حقلا يمكن العمل في نطاق حدوده ضمانا لعدم التشتت والضياع (إسماعيل، ١٩٩٣: ١٢).

فلا يكفي المترجم أن يبحث عن مرادف عربي لكلمة إنجليزية مثلا ويستقر على أنها هي المطلوب فثمة ظلال المعاني التي لا يفسرها القاموس لكن النص والسياق هما العون على النحت والاشتقاق عندما يخرج المعنى عن حدود المعجمية وأن يكون قادرا على مناغاة الفكرة التي أرادها المؤلف الذي يترجم له (الملائكة، ١٩٨٩: ٩٤-٩٨). ويميّز بين المعاني المتقاربة والألفاظ المترادفة، قادرا على استحضار المفاهيم والمدلولات المتقاربة ويدرسها دراسة متأنية فاحصة في وقت واحد أي أن يجمع كل المعاني المتقاربة علميا ويصطلح عليها معا، لأن اجتماع هذه المدلولات معا يسهل عملية اختيار اللفظ الأكثر مطابقة لكل مفهوم منها، ويضمن سلامة الاصطلاح ودقته، فيضع اللفظ المناسب إزاء المفهوم المناسب. بالتأكيد هذه ليست جميع الصعوبات التي تواجه المترجمين، وهذه ليست الطرق التي يتغلب فيها الجميع على هذه الصعوبات ولكن لكل منا وجهة نظر مخالفة.

إن الالتزام بهذه الأمور من قبل واضع المصطلح أمر هام يجب عدم التساهل فيه، لأن ذلك يعطي الفرصة لكثير ممن هم غير جديرين بهذا الأمر للاجتهاد الذي يترتب عليه الخطأ أو عدم الدقة أو الاختيارات التي تؤدي إلى ظهور ألفاظ لا نصيب لها من الصحة، والتي تثقل اللغة بلا فائدة، لذا "يلزم لواضعي المصطلحات إتقان لغتين فضلا عن التخصص العلمي، ولقد كان عدم إيفاء هذه الناحية حقها من الاهتمام، أو التساهل فيها، سببا في تفشي كثير من المصطلحات المغلوطة والاختيارات غير الموفقة أو إدخال ألفاظ كثيرة من الدخيل على لغتنا مما لم يكن داع لإدخاله" (نفس المرجع السابق، ١٩٨٩: ٩٢). ليس هذا فحسب، بل إن على واضع المصطلح أن يكون مطّلعا اطلاعا واسعا على ثقافات أخرى لها صلة بثقافة اللغتين "اللغة الأم واللغة التي سيأخذ عنها"، لأن هذا الاطلاع يزيد من خبرته ويصقل مواهبه ويوسّع أفقه ودائرة معرفته، كل ذلك يكسبه الثقة في النفس والمقدرة على العمل الجاد الدؤوب، وكذلك التمييز بين المفاهيم المختلفة، مما يساعده على وضع المصطلح الأصوب.

إن سعة الثقافة وكثرة الاطلاع تجعل المرء أكثر مقدرة على استيعاب قضايا العلوم والفنون وتخلق منه شخصا قادرا على المقارنات بين الثقافات المختلفة التي تمكنه من فهم دقيق لكل النظريات والآراء، مما يجهّزه بقدرة فائقة على التفكير السليم والإبداع العلمي والاصطلاح على المفاهيم والمدلولات التي تقابله.

ج) الصعوبة في صياغة المعنى في اللغة الهدف

هناك بعض الصعوبات التي تواجهها المترجم عند شروعه في عملية الترجمة. وتنشأ هذه الصعوبات من حقيقة أن المعادل من حيث المعنى في اللغة المنقول إليها قد لا يقوم بنقل أو توصيل نفس الرسالة المكتوبة في اللغة المصدر، أو أن يكون القالب اللغوي الذي تعرض به الرسالة في اللغة المصدر مختلفا أو غير كاف عن ذلك الموجود في اللغة المنقول إليها، خصوصا إذا كانت المعلومات والافتراضات المشتركة فيما بين القارئ والناقل مختلفة، وخصوصا إذا حدث ذلك بين لغتين تختلفان تماما من الناحية الثقافية مثل اللغة العربية والإنجليزية. ذلك أنه ليس من السهل الترجمة من العربية إلى الإنجليزية والعكس؛ نظرا لاختلاف بنية وتركيب كلا من اللغتين تماما عن بعضهما البعض.

لأن الترجمة تتطلب منه أن يكون على دراية كاملة بالبيئة والثقافة، وكذا العرف الذي نشأ وترعرع فيه، بالإضافة إلى إعادة الصياغة التي تشكل مرحلة قائمة بذاتها يحتكّ فيها المترجم مع نصوص من الثقافة الأمّ، التي سينقل منها النص المنشود، ومع نصوص الثقافة التي ستتلقي هذا النص وفقا لأعرافها وذوقها وفهمها، وهي عناصر ينبغي على السالك في هذا الميدان أن يضعها في الحسبان، لأنه بذلك ينقل حضارة بأكملها إلى لغة جديدة والهدف منها ليس فقط ترجمة كلمات، بل هو ترجمة صور المجتمعات والحضارات، خصوصا ما أنتجته من روائع في الأدب بنثره وشعره.

ولهذا يتحتم عليه ضرورة امتلاك ثروة لغوية مزدوجة تشمل الثقافتين، ثقافة وعرف أهل النص الذي يقوم بترجمته، وهذا لأن ثقافة النص هى التي ستشكل بالضرورة نتيجة لمرحلة الصياغة والبناء أثناء عملية الترجمة، وهذا أيضا بالتأكيد ليس كل شيء، بل يجب على المترجم أن يكون مُلمّا بكل ما يجعل من نص ما نصا أدبيا، أي الإبداع في كيفية استخدام طرق التعبير اللغوي والبلاغي، وما تأسس من نظريات في حقل الدلالة واللسانيات والتداوليات والفلسفة.

وهذا الأمر يفرض على المترجم أن يحتكّ دائما بعالم من النقاشات والمسائل والعلمية والنظريات والفرضيات والمسلمات والمظنونات التي نشأت في علوم أخرى، والتي من خلالها يستطيع المترجم أن يستفيد منها ويوسّع مداركه من أجل استزادة معارفه بمجاله الذي لا يخلو من القيود التي يفرضها عليه النص وتفرضها ثقافة النص وشروط تلقيه وتداوله في الثقافة الجديدة. وهذا ما قام بتوضيحه الدكتور محمد عناني في تمهيده لكتابه فن الترجمة، حيث قال في معرض حديثه عن الفرق بين مؤلف

النص والمترجم: (أما المترجم فهو محروم من هذه الحرية الإبداعية أو الحرية الفكرية، لأنه مقيّد بنص تمتّع فيه صاحبه بهذا الحق من قبل، وهو مكلّف الآن بنقل هذا السجل الحي للفكر من لغة لها أعرافها وثقافتها وحضارتها إلى لغة ربما اختلفت في كل ذلك، ومع ذلك فهو مطالب بأن يخرج نصا يوحي بأنه كتب أصلا باللغة المترجم إليها).

حيث يجمع دارسو الترجمة وممارسوها على أن من أعظم مشكلات الترجمة هى عجز المترجم على توصيل المعنى الدقيق في النص الذي يريد نقله إلى اللغة الأخرى، وترجع هذه المشكلة إلى عدة عوامل، أهمها:

أ- إن كل لغة تحمل في طياتها العديد من المرادفات التي تختلف في معانيها اختلافا طفيفا عن بعضها البعض.

ب- إن كل لغة لابد وأنها تنتمي إلى ثقافة معينة، وبالتالي فإن المترجم قد ينقل الكلمة إلى لغة أخرى ولكنه لن يستطيع أن ينقل ثقافة هذه الكلمة بشكل فعال بحيث ينقل تصور صاحب الكلمة الأصلية إلى اللغة المستهدفة في الترجمة، وقد تؤدي تلك الاختلافات اللغوية إلى إشكاليات كبيرة.

ج- إن كل لغة ذات طابع خاص في تشكيل الجملة وترتيب مفرداتها (قواعدها) فمثلا، تحمل اللغة العربية في طياتها الجملة الاسمية والجملة الفعلية بينما ذلك غير موجود في اللغة الإنجليزية، فكل الجمل في الإنجليزية جمل فعلية. لذا فاختلاف قواعد اللغات يؤدي إلى مشكلات في الترجمة كعدم وجود مقاييس واضحة لنقل التراكيب. لذا يجب على المترجم أن يتحلّى بثقافة اللغة الهدف ليصل المعنى صحيحا دقيقا من الثقافة المصدر لعملية الترجمة.

د- محدودية ثقافة وقدرات المترجم وعدم تطوير إمكانياته أولا بأول لمواكبة تطورات العصر. ولمواجهة هذه الصعوبات أو للتقليل منها فعلى المترجم اتباع ما يلي:

١- تمكنه بشكل جيد من اللغة الأصل واللغة الهدف وكذلك المعرفة الكافية بالإطار الثقافي لكلتا اللغتين.

٢- استعمال المصادر الترجمية.

٣- استعمال الوسائل المساعدة في عملية الترجمة، مثل: الحاسوب، والإنترنت ... وغير ذلك.

٤- توفير أجزاء عمل ترجمي مريحة.

٥- قدرة ذاتية على خلق حلول إبداعية أثناء عملية النقل.

مع العلم أن هذه الاعتبارات تتفاوت أهميتها بناء على نوع ودرجة الصعوبة التي يواجهها المترجم أثناء قيامه بترجمة نص ما.

هـ- الخاتمة

وفقا ما سبق ذكره فقد يرى الباحث أن هناك أسبابا ولدت الترادف في اللغة وله فوائد كثيرة في ثراء اللغة رغم أنّ هناك من اتّهم بأنه ثراء زائف، فهذا لا يؤثرنا شيئا فإن الترادف يجعله ثراء حقيقيا. وكذلك وجدنا علاقة قوية بين الترادف اللغوي والترجمة، ويتضح أن عند عملية الترجمة فيها الصعوبات التي يواجهها المترجم في عملية الترجمة من لغة إلى أخرى في أسرة لغوية واحدة. ولكن تزداد هذه الصعوبات في الترجمة من لغة إلى أخرى في أسرتين لغويتين مختلفتين. ومن هذا كله فعلى المترجمين إذ لا ينبغي الاهتمام فقط بالمفردات والقواعد والصوتيات ولا حتى بالعروض الذي يعتبر إطارا خارجيا وآليا، بل يجب أيضا الإنتباه والإخلاص بقدر الإمكان لشاعرية النص وموهبة الكاتب والعبقرية.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

أنيس، إبراهيم. ١٩٩٢ م. في اللهجات العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. ٢٠٠٩ م. فقه اللغة وأسرار العربية، القاهرة: مؤسسة المختار.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. ١٩٩٧ م. معجم التعريفات، القاهرة: دار الفضيلة.

حسين، محمد الخضر. ١٩٦٠ م. دراسات في العربية وتاريخها، دمشق: المكتب الإسلامي.

الخفازي، محمد علي رزق. ١٩٨٢ م. علم الفصاحة العربية، القاهرة: دار المعارف.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. ٢٠١٠ م. معجم مختار الصحاح، لبنان: مكتبة لبنان.

السيوطي، جلال الدين. ١٩٨٦ م. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء ١، بيروت: المكتبة العصرية.

العسكري، أبو هلال. ١٩٩٧ م. الفروق اللغوية، القاهرة: دار العلم والثقافة والنشر والتوزيع.

عمرو بن الجاحظ، أبو عثمان. ١٩٩٨ م. البيان والتبيين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عناني، محمد. ٢٠٠٠ م. فن الترجمة، مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر.

________. ٢٠٠٣ م. نظرية الترجمة الحديثة مدخل إلى دراسات الترجمة، مصر: الشركة النصرية العالمية – لونجمان.

مجاهد، عبد الكريم. ٢٠٠٩ م. علم اللسان العربي فقه اللغة العربية، عمان–الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مصطفى، حسام الدين. ٢٠١١ م. أسس وقواعد صنعة الترجمة، مصر: دون الناشر.

المنجد، محمد نور الدين. ١٩٩٧ م. الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، بيروت–لبنان: دار الفكر المعاصر.

هلال، عبد الغفار حامد. ١٩٨٧ م. علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة: دار الكتب.

ب- المجلات العربية

إسماعيل، عز الدين. ١٩٩٣ م. جدلية المصطلح الأدبي (مجلة علامات في النقد الأدبي ج ٨ مجلد ٢).

الملائكة، جميل. ١٩٨٩ م. المصطلح العلمي ووحدة التفكير (مجلة المجمع العلمي العراقي ج ٣-٤ مجلد ٤٠).

ج- المراجع الأجنبية

Sukmadinata, Nana Syaodih. 2010. Metodologi Penelitian Pendidikan, Cetakan 1, Bandung: PT. Remaja Rosdakarya.

Zed, Mestika. 2008. Metodologi Penelitian Kepustakaan, Cetakan 2, Jakarta: Yayasan Obor Indonesia.

د- المواقع

خليل، سعادة. 2007 م. الالتباس في المترادفات اللغوية، مأخوذة من الشبكة: https://www.diwanalarab.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3-%D9%81%D9%8A

الخماش، سالم سليمان. فقه اللغة، ملف المادة من موقع: http://www.angelfire.com/tx4/lisan/khamash.htm